المحاضرة الخامسة: الإطار القانوني للمقاولة: النصوص والأحكام التنظيمية، التمويل، المقاولة الإلكترونية، وقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: مدخل عام

تُعد المقاولة حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي الحديث، وهي تمثل الكيان الذي تُمارس من خلاله الدولة والأفراد والمجتمعات عملية الإنتاج والتبادل والتوظيف، غير أن ممارسة هذا النشاط لا يمكن أن تتم بمعزل عن إطار قانوني ينظمه ويحدد مسؤولياته وحقوقه، لذلك، نشأ ما يُعرف بـ القانون المقاولاتي أو الإطار القانوني للمقاولة، وهو مجموع النصوص والأحكام التي تنظم إنشاء المقاولة، وتسييرها، وتمويلها، ومسؤولياتها، وتفاعلاتها مع الغير، سواء في الشكل التقليدي أو في شكلها الإلكتروني الحديث، هذا الإطار القانوني يُعتبر ضمانة لتحقيق الشفافية، والاستقرار الاقتصادي، وحماية حقوق الفاعلين الاقتصاديين.

ثانياً: الإطار القانوني العام للمقاولة

.1مفهوم الإطار القانوني للمقاولة

يقصد بالإطار القانوني للمقاولة مجموع القوانين والأنظمة التي تضبط تأسيسها، نشاطها، تسييرها، وعلاقاتها مع الأطراف الأخرى (الدولة، العمال، الزبائن، والممولين، ويُعتبر هذا الإطار مكونًا أساسيًا لأي اقتصاد منظم، لأنه يُحدد شكل المقاولات، ومسؤولياتها القانونية، وطرق تمويلها، وآليات الرقابة عليها.

ثالثاً: النصوص والأحكام التنظيمية للمقاولة

.1النصوص القانونية الأساسية

في معظم الأنظمة العربية (ومنها الجزائر مثلاً)، تُؤسس المقاولة وفق منظومة قانونية تشمل:

القانون التجاري: يحدد القواعد العامة للممارسة التجارية، ويُعرّف التاجر والمقاول، وينظم الشركات بأنواعها (شركة الأشخاص، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات المساهمة.(...

القانون المدني: يحدد الأحكام العامة للعقود، والالتزامات، والملكية، والمسؤولية المدنية.

القانون الجبائي: ينظم الضرائب والرسوم المفروضة على المقاولات.

قانون العمل: ينظم العلاقات بين رب العمل والعمال داخل المقاولة.

القانون المحاسبي: يحدد قواعد التسجيل المالي، ومسك الدفاتر، وإعداد الميزانيات.

قانون الاستثمار: يضبط شروط الامتيازات والتحفيزات للمستثمرين والمقاولين.

.2الشروط القانونية لتأسيس المقاولة

لإنشاء مقاولة قانونية، يجب توفر عدة شروط:

- ✓ الملاءمة القانونية: أن يكون النشاط مشروعاً وغير مخالف للقانون.
- ✓ الشكل القانوني: تحديد نوع الشركة أو المقاولة (فردية، محدودة، مساهمة.(...
- ✓ التسجيل القانوني: إيداع الملف التجاري لدى السجل التجاري والحصول على الرقم الجبائي.
- ✓ الهوية القانونية: وجود مقر اجتماعي، اسم تجاري، رأس مال محدد، ومسؤولية قانونية واضحة.
- ✓ التصريح بالنشاط: وفق القوانين الجبائية والضريبية المعمول بها.

.3المسؤوليات القانونية للمقاول

- المسؤولية المدنية: في حالة الإضرار بالغير أثناء ممارسة النشاط.
- المسؤولية الجنائية: في حال ارتكاب مخالفات مالية أو بيئية أو إدارية.
- المسؤولية الاجتماعية: كاحترام القوانين المتعلقة بالتوظيف والتأمينات الاجتماعية.

رابعاً: التنظيم القانوني للتمويل في المقاولة

.1مفهوم التمويل المقاولاتي: التمويل هو الركيزة الأساسية لنشأة واستمرار المقاولة. ويقصد به الحصول على الموارد المالية اللازمة لتأسيس المشروع أو تشغيله أو تطويره.

.2الأطر القانونية للتمويل: تخضع عمليات التمويل في المقاولة لجملة من القوانين التي تنظم العلاقة بين المقترضين والممولين، وتحدد الشروط والضمانات.

أ. مصادر التمويل القانونية

1. التمويل الذاتي: عبر المساهمين أو أرباح المقاولة نفسها.
2. التمويل البنكي: يخضع لقانون البنوك والمؤسسات المالية، ويتطلب ضمانات قانونية.
3. التمويل العمومي: عبر برامج الدولة وصناديق الدعم (كوكالة ANSEJ سابقًا في الجزائر.(

4. التمويل عن طريق السوق المالية: إصدار أسهم أو سندات وفق قانون السوق المالي.

5. التمويل الإسلامي: يخضع لمبدأ الشريعة (المرابحة، المشاركة، المضاربة.(

ب. القوانين المنظمة للتمويل

- قانون النقد والقرض (ينظم البنوك.(
- قانون الاستثمار (ينظم الدعم والامتيازات.(
- قانون الصفقات العمومية (ينظم تمويل المشاريع مع الدولة.(

ج. مبدأ الشفافية والرقابة

القانون يفرض على المقاولات تقديم كشوف مالية ومحاسبية دقيقة، خاضعة لرقابة داخلية وخارجية، لضمان نزاهة التمويل ومكافحة الفساد المالي.

خامساً: التنظيم القانوني لعمليات المقاولة الإلكترونية

.1مفهوم المقاولة الإلكترونية

المقاولة الإلكترونية هي كل مؤسسة تستخدم التكنولوجيا الرقمية لإدارة عملياتها التجارية أو الخدمية عبر الإنترنت.، وتُعد من أبرز الظواهر القانونية الجديدة في الاقتصاد الرقمي.

.2الأساس القانوني للمقاولة الإلكترونية

- القانون رقم 18-05 (في الجزائر) حول التجارة الإلكترونية.
- الاتفاقيات الدولية حول التجارة الرقمية مثل اتفاقية الأونسيترال.(UNCITRAL)
- قانون حماية المستهلك والمعطيات الشخصية.

.3شروط ممارسة النشاط الإلكتروني

- التسجيل القانوني كمقاولة إلكترونية.
- وجود عنوان إلكتروني ومقر مادي فعلي.
- التوقيع الإلكتروني والعقود الرقمية.
- احترام خصوصية المستهلكين وحماية البيانات.
- الشفافية في الأسعار وشروط البيع.

.4المسؤوليات القانونية للمقاول الإلكتروني

- المسؤولية العقدية عن صحة المعلومات المقدمة للزبائن.
- المسؤولية التقنية عن حماية البيانات.

- المسؤولية الجبائية عن التصريح بالعائدات الرقمية.

5.التحديات القانونية للمقاولة الإلكترونية

- ✓ ضعف التشريعات في مواجهة الجريمة الإلكترونية.
- ✓ صعوبة تحديد الاختصاص القضائي في المعاملات العابرة للحدود.
- ✓ الحاجة إلى تطوير القوانين لمواكبة التحول الرقمي.

سادساً: قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME)

1.مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي المقاولات التي تتميز بضعف رأسمالها وعدد موظفيها المحدود، لكنها تشكل أغلبية النسيج الاقتصادي في أغلب الدول، ويختلف التعريف باختلاف التشريعات، لكن في الجزائر مثلًا:، تُعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة يقل عدد عمالها عن 250، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج.

2.الإطار القانوني

القانون الجزائري رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ينص على:

- ✓ تشجيع إنشاء هذه المؤسسات.
- ✓ تسهيل التمويل والإعفاءات الجبائية.
- ✓ مرافقة المقاولين بالتكوين والتسهيلات الإدارية.
- ✓ إنشاء هيئات دعم مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سابقاً.(
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(ANDPME)

3.أهداف القانون

- ✓ تحفيز روح المقاولة والإبداع.
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة.
- ✓ تعزيز النمو المحلي والإقليمي.
- ✓ إدماج المؤسسات الصغيرة في سلاسل الإنتاج الكبرى.

4.الحماية القانونية

- ✓ يضمن القانون لهذه المؤسسات:
- ✓ الدعم المالي والجبائي.

- ✓ الحماية من الإفلاس عبر إجراءات التسوية القضائية.
- ✓ تسهيلات في الصفقات العمومية.

سابعاً: خاتمة

إن الإطار القانوني للمقاولة يشكّل الضمان الحقيقي لاستقرار الاقتصاد وتنظيم المنافسة. فالقوانين التي تنظم إنشاء المقاولة وتمويلها، وتحدد مسؤولياتها، وتواكب تحولها الرقمي، هي ما يُميز الاقتصاد المنظم عن الفوضى السوقية، وفي ظل التحول الرقمي، بات من الضروري تحديث التشريعات باستمرار لتشمل المقاولات الإلكترونية، وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتضمن شفافية التمويل وتكافؤ الفرص، وباختصار: لا يمكن تصور نشاط مقاولاتي فعال دون بيئة قانونية حديثة، عادلة، ومرنة.

المراجع المعتمدة:

1. القانون التجاري الجزائري، الطبعة 2020.
2. عبد الكريم بلقاسم، القانون المقاولاتي في الجزائر، دار الهدى، 2020.
3. محمد بوزيان، الإطار القانوني والاقتصادي للمقاولة الحديثة، دار المعرفة، 2021.
4. Peter Drucker, Innovation and Entrepreneurship, HarperCollins, 1985.
5. القانون رقم 17-02 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.